



هناك زيادة مطردة في استهلاك الكهرباء والماء دون أن تنعكس على إيرادات الوزارة.. فما السبب؟

# عدم التعاون مع مجلس الأمة وإهمال الرد على الأسئلة البرلمانية أفقدا الوزير مصداقية العمل وإجراءات إرساء سبل التعاون مع البرلمان

أخرى أدرجت كلها كمخالفات بتقرير ديوان المحاسبة وهي بين أيديكم ولا تخفي عليكم وهدر مال العام وانتشار المحسوبية والشخصانية في عمل الوزارة. مما أدى إلي توقف عملية التنمية بها وعن القيام بالمسؤوليات على ضوء تقارير ديوان المحاسبة من الإخطاء في أداء الوزارة والتي سأتناول جميعها للوزارتين في استجوابي.

كما أنني لا استهدف الوزير بشخصه فهذا أمره ومسؤوليته بيد مجلس الوزراء في اختياره ونتائج هذا الاختيار التي تختبئ من ممارسه الوزير لاعماله انها جاءت مخالفة لكل موقع وكل مستوى مقبول لبلاده أدى إلى إخفاقه في القيام على مسؤولياته جملة وتفصيلا فلم يتحقق في عهده حماية المال العام او انجاز المشاريع الطموحة وسادت المخالفات المالية والإدارية وضيعت العدالة الوظيفية بين العاملين بالوزارة.

لقد اظهر موقف الوزير انحراف مسار عمله عن جادة الحق وغلب عليها سياسة التجاوز عن التقيد بالقوانين واللوائح المنظمة لها، ومارس الوزير الضغط الإداري على قيادات الوزارة وسار بها إلى ترقية المتفرد ونجاح المحسوبين وتأهيل من لا يستحق إلى مراتب أعلى للوظائف، لكل ذلك لم اجد سبيلا لإصلاح بعد الانتفاخ والتضليل وعدم المصداقية والرد على بعض الأدل لم يكن الغالب الأكثر على ما وجه للوزير من أسئلة سواء منا أو من بعض الأعضاء.

مضاربة إيجابتها وعلت أسباب ومبررات أهدار المال العام الجزء من حق الشعب. وأخرى لم يجد الوزير ردا فاطر عدم الرد أو التضليل بعلى لا سندا لها من صحيح الدستور أو القانون منها والأخرى اثر الضعت عنها في شأن ما أثير في شأنها لكشفها، وما يجري في الوزارة على يديه من أخطاء إهدار للمال العام ومسائير في الإزارة وتضارب في المصالح بين العاملين وكان المتضرر الأول منها هو المواطن والصالح العام محل أداء الأمانة والتزام قسم جدية الانجاز.

تُعم أيها الإخوة شهودت الوزارة في عصر الوزير صورته من التواطؤ الذي يقود بل وأدى خلل النظام وصور التطوير والحيدة عن طريق الإصلاح ورأغ بصره وتوقفت عن مباشرة بعده ومسؤولية الوزارة وتطويرها وجعل العبث وإهدار المال العام تحيط به الشكوك وانتشرت عن الخلل الإقاييل وساعت الاتهامات وبالوزارة بالشكوى. ومثلت تصرفاتها اعتداء صارخا على حق المواطن والوطن وتخلي عن مسؤولياته الدستورية تحت مزاعم أقل ما توصف بالبعد عن الحث والواجب واحترام الدستور والقانون. وأولى له ان يترك المنصب لمن هو أهل له قادر على مسؤولياته.

إلا إن اذكركه ونفسي يقول يفحسون بما أتوا وبحيون أن يحصدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمغارة من العذاب ولهم عذاب اليم- آل عمران: 188.

الا هل بلغت اللهم فاشهد. مقدم الاستجواب النائب م.عادل مساعد الخرافي

## المحور الثالث:

### الوزير خالف

### توجيهات سمو

### الأمير المتكررة

### بحتمية التعاون مع

### مجلس الأمة

### ما أسباب عدم

### استخدام المنتج

### المحلي من الأنابيب

### في مشاريع الوزارة؟

### الوزير لم يتخذ

### إجراءات من شأنها

### الحفاظ على المال

### العام

### إجابات الوزير عن

### الأسئلة فقدت

### الصحة الدستورية

### وضربت المصلحة

### الوطنية

### المحور الرابع:

### التجاوزات الفنية

### والإدارية ومحاربة

### الكفاءات

### الوزير إبراهيم

### استمرراً محاربة

### القيادات الشابّة

### وزير الأشغال أساء

### استخدام سلطاته

### في إحالة الكفاءات

### إلى التقاعد

### الإبراهيم تفرغ إلى

### تصفية الحسابات

### على حساب

### مصلحة الوزارة

ألم يكن علي الوزان هو رئيس لجنة التحقيق في مخالفات أسباب انقطاع التيار الكهربائي واللجوء إلى القطع لمبرمج صيف 2006 والتي انتهت إلى التأكد من القصور في أداء الوظيفة ومسؤولية الوزير الحالي ولهذا السبب كان مسن أول قراراته رغم إرادته إحالة رئيس لجنة التحقيق إلى أعمال أخرى في غير اختصاصه، هل يوجد أخطر من واقع الخلاف الذي من أجله الأخ دعوى أمام القضاة متظلما ومستعرضا الحق فانصفه القضاء ولم ينصفه الوزير رغم صدور الحكم لصالحه

بعودته الي عمله، لقد استندت حكم القضاء مما عرض عليه من واقع الخلاف الذي من أجله أساء الوزير استخدام سلطاته في إحالة الكفاءات التي التقاعد لا للمصالح العام ولكن لتصفية حسابات ولو على حساب مصالح الوزارة ونشائها. إنني لا أعقب ولا أتدخل في أعمال القضاء ولكن أشير إلى المواقف السلبية من الوزير أمام أحكام القضاء العادلة لأصحاب الحقوق التي انتهكها الوزير.

لقد سبق وأن حذر العديد من الإخوة النواب من مغبة استمرار الوزير راعيا لتدهور التخطيط وإهدارها ملايين الدنانير دون حق ودون رقابة، بل ودون مراعاة الصالح العام الذي أقسم الوزير أمام صاحب السمو الأمير والتضارب والإحباط بين العاملين وإثارة الجلبلة بينهم من خلال الإجراءات الإدارية المتضاربة وغير المدروسة وغلب عليها الشخصية والمحسوبية في حق الغالب من العاملين وهو ما يحمله المسؤولية السياسية كاملة عن هذه الأعمال.

إنني أقدم فقط أمثلة على التخبط الإداري بالوزارة والتي لا يقع تحت حصر في التقنيات والتقلبات والإحالة إلى التقاعد يجب ذلك من صلاحيات الوزير ولكن إذ نجسم عنها الخلل في الأداء وتعطيل الأعمال جاءت المسؤولية السياسية للوزير عن سوء الأداء الإداري ومن الأمثلة الصارخة على هذا الخلل أيضا المحسوبية في القرارات وعدم مراعاة أقل ضوابط الصالح العام.

ذلك أنه بتاريخ 2013/8/14 قدمت سؤال إلى الأخ الوزير في شأن وضع الأخ الوكيل المساعد ومدى استمراره في العمل وإسناد القرارات وتنفيذها له وتراسه للجان مشيرات رغم انتهاء خدماته وجاء رد الوزير قائلا بوقفه لأسباب إدارية الإجابة من الوزير على سؤالنا ورد بها إنني نبيه في 2013/6/30 رئيسا للجنة مشيرات بالوزارة في 2013/8/15 ورغم أن الوكيل المساعد قدم إجازة في 2013/8/14 . أين الحقائق وأين التقيد بالقانون؟ ولقداحة المخالفة ورد بتقرير ديوان المحاسبة عن أعمال الوزارة مخالفة قيام الوزارة بصرف مبلغ 57.000 دينار دون بيان من صرفت أو السند القانوني للمصرف. وأعيد التأكيد أنني لا استهدف الأخ الوزير المستجوب بشخصية ولكن شخصه كل التقدير ولكن لا أقبل ان يقوم على أمر الوزارة بما يخل بالصالح العام للمواطنين أو يهدر أموال الدول بلا يقب وبلا حساب. الأخ الرئيس الإخوة

بناء على ما تقدمت ورغم محاولاتي الوصول بحلول التحقيق المصلحة العامة بالتعاون المنشود مع الأخ الوزير لاسف لم أجد إلا صدا ومراوغة واستخفاف بالحقوق ورغبة صادقة لديه بعدم التعاون مع المجلس طالبا للصفح عن كل أمال ورغبات لصاحب السمو الأمير من لوح كل المستقبل واتباع كل الطرق الموصلة إلى التعاون بين الحكومة والمجلس سعيا إلى تحقيق متطلبات ومصالح وأمال الشعب الكويتي الذي نغته وما ان تربطنا لتمثيله إلا نودا عن مصالح.

وأوضح الخرافي انه صبر 12 شهرا والملاحظات بين يديه وابتعدت عن الصراع السياسي الذي اراد ان يحق الاعضاء، والوزير عاد للحكومة في شهر أغسطس وقد مضى عليه بوزارته المجددة خمسة أشهر. وتابع: ليس لدي مانع من تأجيل الاستجواب جلسة، او مناقشته في جلسة خاصة، حتى تقر القوانين، وان كنت مستعدا لمناقشته في الجلسة المقبلة.

واكد الخرافي انه ليس من الذكاء السياسي الحديث عن طلب طرح الثقة بالوزير الآن لأنه سابق لأوانه، والوزير محشوم، محشوم، ولكن استخدم ابدا أسلوب التجريح. في حالة واحدة من عدة حالات

التزام الوزير المسؤول بالرد على الإجابة في كل ما طلبه عن استيضاح الأمور الداخلية في اختصاصه وكما أكدته المحكمة الدستورية من ان على المسؤول أن يجيب عليها باعتبارها واحدة من أهم أسس الرقابة والمتابعة بل والتعاون المنشود. إنني بناء على ما تقدم لعلني على يقين واضح ان الوزير المعني علي المحك اما ان يبادر إلى جادة الحق ومن ثم المبادرة إلى الإجابة على باقي الأسئلة التي وجهت إليه شخصيا ومدعومة بما يلزم البيان من مستندات وما يتطلبه الرد من إيضاح بكل شفافية حتى لا يلقف أمام المساءلة السياسية مرة أخرى التي من المؤكد انها ستطيح به فورا لما يتوافر لدينا والعديد من الإخوة الأعضاء من بيانات ومعلومات تواترت كلها على تأكيد وفتله في استدرك ووقوف الوزير على المنصة للإستجواب المستحق. لقصور الأداء والفشل في إرساء التعاون بالمخالفة لتوجيهات صاحب السمو والتزام المنشود في العمل الوزاري، ولم يقف الأمر عند ذلك بل تعداه إلى عدم إرفاق أي مستند مؤيد للرد على الرغم من تأكيدنا أهمية تزويد الإجابة بالمستندات والأوراق اللازمة لبيان مضمونها واتي ما كانت طبيعتها وإخفاء الوزير بذلك إسقاط الحكم الدستوري الذي يلزم الوزير المسؤول شخصيا بالرد. وأن يرفق بالإجابة ما يلزم من مستندات وبيانات، والقصور في كلامها يعني أن السؤال لم تتم الإجابة عليه. وقد توافرت هذه الأخطاء والاسقاطات الدستورية في عمل الوزير في معظم ما ورد من ردود على ما وجه إليه. ● إننا نضع هذه المخالفات التي قام عليها وهم على الاستمرار فيها بل واستمرار تحديا للتوجهات السابقة وتعارض مع أسس التضامن والتعاون المنشود مع مجلس الأمة وبذلك بدأ في وضع مشروع ازمة تعاون بين المجلس وبعض الوزراء الذي يجب علاج لسلك إبعادهم عن الساحة السياسية كعضو في الوزارة.

هذا التصرف المعبر عن عدم فهم صحيح المسؤولية الوزارية يجعله غير أهل وغير مؤهل للاستمرار في تولي مدة الوزارة أو غيرها. ● بل أن خبراته السابقة في المجال الوظيفي تثير تساؤلا آخر عن الأسس التي يتم بها اختيار الوزراء وأسبابها وسندها وهي تساؤلات نضعها أمام سمو رئيس مجلس الوزراء. المسؤول أيضا وفقا للقواعد الدستورية اختيار الوزراء يجب أن يراعي الخلفية العلمية والإدارية وأسس الإدارة التي تمثل صلاحية شغل المنصب كل ذلك قبل عرض مقترح الأسماء على صاحب السمو الأمير. ● إنني أضع أمام وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء ما أصاب عمله من خلل ليثوب إلى جادة الحق ويبادر إلى تصحيح أخطاء نفسه قبل أن ينجح في إصلاح الأخطاء الوزارة وتطوير مسارها.

● إنني أضع الوزير أمام مسؤولية وإن كان لم يقرأ المادة 130 من الدستور والتي تولي كل وزير مسؤولية الإشراف على شؤون وزارته وقدم بتخفيف السياسة العامة للحكومة فيها تحت إشراف سمو رئيس مجلس الوزراء ومتابعة ورقابة أعضاء مجلس الأمة. وكذلك أسأله ان يقرأ المادة 99 عن حق عضو مجلس الأمة في توجيه السؤال

غير مبسر أو مقبول في أعمال الوزارة تتطلب تفصيل الرقابة والتزديبها إلى المسألة السياسية ووقوف الوزير على المنصة للاستجواب المستحق. لقصور الأداء والفشل في إرساء التعاون بالمخالفة لتوجيهات صاحب السمو والتزام المنشود في العمل الوزاري، ولم يقف الأمر عند ذلك بل تعداه إلى عدم إرفاق أي مستند مؤيد للرد على الرغم من تأكيدنا أهمية تزويد الإجابة بالمستندات والأوراق اللازمة لبيان مضمونها واتي ما كانت طبيعتها وإخفاء الوزير بذلك إسقاط الحكم الدستوري الذي يلزم الوزير المسؤول شخصيا بالرد. وأن يرفق بالإجابة ما يلزم من مستندات وبيانات، والقصور في كلامها يعني أن السؤال لم تتم الإجابة عليه. وقد توافرت هذه الأخطاء والاسقاطات الدستورية في عمل الوزير في معظم ما ورد من ردود على ما وجه إليه. ● إننا نضع هذه المخالفات التي قام عليها وهم على الاستمرار فيها بل واستمرار تحديا للتوجهات السابقة وتعارض مع أسس التضامن والتعاون المنشود مع مجلس الأمة وبذلك بدأ في وضع مشروع ازمة تعاون بين المجلس وبعض الوزراء الذي يجب علاج لسلك إبعادهم عن الساحة السياسية كعضو في الوزارة.

عدم معرفته بحكام الدستورية في شأن السؤال البرلماني حيث نجد أن الإجابة التي وردت منه مدعومة بعبارة «نرسل الإيمر د وزارة الأشغال على سؤال السيد النائب»، وكان الوزير يعمل في وزارة بدولة أخرى ولم يحضر أي جلسة من جلسات مجلس الأمة وليس لديه علم أو دراية بكيفية الرد على الأسئلة رغم مناقشة مئات الأسئلة وزيراً وأعضاءً وفي حضوره، وكان الوزير أيضا ليس عضوا في مجلس الوزراء ليعرف إن القواعد المستقرة في المجلس وفي أحكام المحكمة الدستورية في أن الإجابة يجب أن ترسل من الوزير، وبمعرفة الوزير وأن كانت بحسب طبيعتها ومتطلبات الرد عليها تتم من قطاعات الوزارة وبذلك يسقط الوزير في عدم احترامه العلاقة بينه وبين مجلس الأمة إلى أن فقد صلاحية الأداء وأسس التعاون وقواعد مناقشة مشاكل المواطنين وهذه السلطة في تطبيق أحكام الدستور تشوبها العديد من المخالفات التي شابت الإجابة على ما وجه اليه من أسئلة ومنها: ● القصور الشديد في الرد بما لا يعطي الإجابة الرد الصحيح، مما يعني وجود أخطاء خطيرة وإخلال جسيم في أعمال الوزارة ويتضح من طبيعة الأسئلة وكيفية الرد عليها أن هناك إهدارا

## الغانم: الاستجواب على جدول جلسة 4 فبراير المقبل

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم انه تسلم استجواب النائب م. عادل الخرافي الموجه لوزير الأشغال ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم مكونا من اربعة محاور. واضاف انه ابلى الحكومة بالاستجواب والذي ادرج على جلسة 4 فبراير المقبل، مؤكدا ان من حق الوزير المناقشة او التأجيل طبقا للائحة. وسئل ان كانت الاستجابات تعطل عمل السلطتين، اجاب: انها لن تعطل الجلسات وجدول الاعمال مستمر وهناك شبه اتفاق مع النواب وبموافقة المستجوب على ان تخصص جلسة خاصة لهذا الاستجواب.

كما أشرت، ولم يلتزم بالمواعيد الدستورية التي أقرها الدستور للوزراء للرد على ما يوجه اليهم من أسئلة. ولم يقف الأمر عند عدم الرد والتقدير بمسؤولياته الدستورية، بل ان العجب كل العجب ما ورد منه من ردود اعترافها كل من دون استثناء العوار والإسقاط وعدم الشفافية ولي الحقائق وإخفاء المعلومات والهروب من إعطاء الإجابة الصحيحة بل وزاد الأمر سوء ان معظم الإجابات وردت ناقصة وغير كاملة ولذا يكون الوزير متعمدا إخفاء المشافهة التي يتأكد انها إسقاطات في عمله وسوء متابعته ويعدده عن القدرة الصحيحة على الإشراف كوزير مسؤول. وكشف ذلك بوضوح عن تخبط الوزير وبعده عن العمل المؤسسي تماما سعيا منه على إخفاء الحقائق وعدم الشفافية لماذا هذا الموقف السلبي والمتعنت من الاخ الوزير هسل كل منا لا يسعي مقيدا بالقسم لتحقيق الصالح العام وأمانة الإيمر أيها الإخوة

الدستور نعلم جميعا أن حكم المحكمة الدستورية الزم كل من يوجه إليه السؤال أن يجيب على الأسئلة الموجهة إلى أي منهم سواء لسمو رئيس مجلس الوزراء أو للوزير المعني. وعلى رئيس الوزراء أو الوزير الإجابة عليها ولكن لاسف وما

يثير التساؤل حول وزير الأشغال عدم معرفته بحكام الدستورية في شأن السؤال البرلماني حيث نجد أن الإجابة التي وردت منه مدعومة بعبارة «نرسل الإيمر د وزارة الأشغال على سؤال السيد النائب»، وكان الوزير يعمل في وزارة بدولة أخرى ولم يحضر أي جلسة من جلسات مجلس الأمة وليس لديه علم أو دراية بكيفية الرد على الأسئلة رغم مناقشة مئات الأسئلة وزيراً وأعضاءً وفي حضوره، وكان الوزير أيضا ليس عضوا في مجلس الوزراء ليعرف إن القواعد المستقرة في المجلس وفي أحكام المحكمة الدستورية في أن الإجابة يجب أن ترسل من الوزير، وبمعرفة الوزير وأن كانت بحسب طبيعتها ومتطلبات الرد عليها تتم من قطاعات الوزارة وبذلك يسقط الوزير في عدم احترامه العلاقة بينه وبين مجلس الأمة إلى أن فقد صلاحية الأداء وأسس التعاون وقواعد مناقشة مشاكل المواطنين وهذه السلطة في تطبيق أحكام الدستور تشوبها العديد من المخالفات التي شابت الإجابة على ما وجه اليه من أسئلة ومنها: ● القصور الشديد في الرد بما لا يعطي الإجابة الرد الصحيح، مما يعني وجود أخطاء خطيرة وإخلال جسيم في أعمال الوزارة ويتضح من طبيعة الأسئلة وكيفية الرد عليها أن هناك إهدارا

نهج الوزير ذاته في التضامن عن الإجابة على ما يوجه اليه من أسئلة أمعانا في عدم التعاون واقتصاد الشفافية. أنني وجهت اليه سهؤا حول ما أثير مما نتاولته الصحف عن خبر مفاده تغيير نظام استخدام تشغيل محطة السور لتوليد الكهرباء من الطاقة البخارية إلى نظام الوقود الثقيل مع أن ما تحتاجه اللحظة من الوقود الثقيل (الديزل) 650 طنا في الساعة أي ما يعادل أضعاف ما كان مقررا لها مما يمثل جانبا غير مبرر لإهدار المال العام. ومع خطورة المعلومات المطلوبة من الوزير لدى الاخ الوزير وهكذا هو منهجه في الالتفاف حول المعلومات والهروب من مواجهة الدافع وإهدار كل سبل التعاون التي أصبحت بالنسبة له لا قيمة لها حتى يمكنه معالجتها وهو العمل والأساس النوط به كوزير كهرباء، وعلى نفس المنهج سواءه عن الأسباب الفنية والعلمية لعدم استخدام المنتج المحلي من الأنابيب في مشاريع الوزارة رغم جودتها وتقديمها على مثيلتها من المنتج الأجنبي وسعرها القليل، ولم نجد منه اجابة كافية إلا أن الوزارة تداركت الأمر حيث وافقت للمقاول المنفذ له على استخدام المنتج المحلي دون رد عن محاسيته على فروق الأسعار أو بيان السبب الرئيسي لعدم وضعها في المواصفات الفنية، هذا كله لعدم استشعار الوزير بالمسؤولية أو الحقائق على المال العام وبالمخالفة الصارخة لعدم تطبيق اللوائح المنظمة لأولوية استخدام المنتج الوطني في المشاريع الحكومية حتى ولو كان الأقل سعرا بنسبة 50٪ من مثيله الأجنبي، ومع ذلك فامواسير المحلية المشار إليها لا تزيد في أسعارها عن مثيلتها المستورد.

سائر الأسئلة التي مجررت حلول التجاوزات في المال التي استشعراها المواطن وتناولتها وسائل الإعلام وأكدت المخالفات شبهة إهدار المال العام والتفجع ولم يتخذ الوزير الحالي أي إجراء حيالها نهائيا وكان إهدار المال العام في وزارته يعد جزءا من الانجاز.

أنتبنت إجابات الوزير رغم ما اعترافا مسن تأخير أو عدم الإجابة عن الغالب منها حتى الآن عن الشفافية أو الوضوح أو المصداقية فيما تمت الإجابة عنه، انها فقدت الصحة الدستورية، كما اظهرت انها جاءت لتأكيد سياسة الوزير في ضرب كل مصلحة وطنية بعرض الحائط، فهو غير منصبت أو مضمون ما لملاحظات النواب أو مضمون ما أرسل اليه من أسئلة كان يمكن أن يأخذ من موضوعاتها سندا للتطوير والارتقاء بعمل الوزارة. وجاء كل ذلك دون جد، صاريا ك سبق الأداء السليم وتاركا قطاعات الوزارة تتخبط في العديد من المخالفات التي تمثل أقصى صور عدم كفاءة الأداء أو القدرة على صحيح الإدارة ليسم لوزارة واحدة بل لوزارتين يقوم عليها الوزير بتقلان القطاعات الخدمية المهمة للمواطنين وهي الأشغال العامة والكهرباء والماء.

لقد وجهت للوزير العديد من الاسئلة اشتملت على أكثر من تسالؤ ارتكزت كلها حول قطاعات الوزير التي فما كانت النتيجة لم يأتي رد الوزير سوى على بعضها وللأذن لم يرد على باقي الاسئلة التي ارسلت اليه منذ أكثر من شهر بل ولم يكلف نفسه بطلب تمديد مدة الرد لمزيد من البيان رغم أن إجابته كلها ناقصة البيان

استوقفتي بل وأثار تساؤلي الموقف السلبي غير الواضح الذي آثار العديد من التساؤلات عن مدى جدية الأخ وزير الأشغال والكهرباء في التعامل مع أعضاء مجلس الأمة، ومن أمثلة ذلك أسلوب إجابته على الأسئلة التالية:

1 أسباب الزيادة المطردة في استهلاك الكهرباء والماء دون أن يظهر ذلك في إيرادات الوزارة خاصة لما أثير من تلف العديد من العداات وعدم صلاحيتها إضافة إلى إيصال بعض مصادر التيار عن غير الطريق الرسمي للوزارة وإجراءات الوزارة في صيانتها، وردت الإجابة في سطرين فقط، واتسأل هل للجميع ان يتمثل الموقف السلبي للوزير بقوله ان نسبة الأعطال 5٪ تعود إلى قدم العداات. هذا المثال على إجابة الوزير إهدار لسمو للوزارة الدنانير وأسلوبه في علاج مشكلة انقطاع التيار واضطرار الوزارة للجوء إلى سياسة القطع المبرمج إضافة إلى قضية ومشكلة مولدات الطوارئ وتكاليفها. هذا موقف يعبر عن مدى استنحار الوزير بمسؤوليته و أدرايته بأسس علاجها او حتى مجرد معرفة أسبابها حتى كيفية العمل الاساسي للمسؤول عنه كوزير للأشغال.

هل من المقرر دستوريا تقاسع الوزير عن الإجابة على ما يوجه اليه من أسئلة وإذا اجاب على الخادر منها هربا من المسؤولية وبعدا عن الشفافية تأتي الإجابة ناقصة وخالية مما يتطلبه البيان من أوراق ومستندات وتصرف كهذا يمثل مسن الوزير خروجا صارخا على الحكم التقديري للمحكمة الدستورية في شأن الإجابة عن أسئلة النواب أنه يتضمن أن تسرد الإجابة بكل ما يتطلبه البيان من أوراق أو مستندات وبدلا من ذلك نجد الوزير يسوف في الإجابة ويتحصر في البيان، فهل أيها الإخوة هذا أسلوب التعاون بين الحكومة والمجلس الذي نأدى به صاحب السمو الأمير وعلى

## عادل الخرافي: صبرت 12 شهراً والوزير لم يجب عن أسئلتى

قال النائب عادل الخرافي انه قدم استجوابه لوزير الأشغال م.عبدالعزيز الابراهيم من اربعة محاور هي تدهور خدمات الوزارة والهدر والتفريط في المال العام عدم التعاون مع المجلس في الرد على الاسئلة والتجاوزات الفنية والادارية ومحاربة الكفاءات.

وقال الخرافي في مؤتمر صحفي عقب تقديم الاستجواب: هذا الاستجواب من مهندس تشريعي إلى مهندس تنفيذي، وأتمنى ان يفيد الاستجواب الامة بقضايا هندسية والقضية السكانية وتبعاتها.

وأضاف الخرافي وقد يقول البعض انني مستعجل في تقديمه لكن اوضح أنني تقدمت بأسئلة في فبراير المقبل بسبب وجود ملاحظات على قضايا تكلف الدولة العديد من المال العام، وابلغنا وزير الأشغال بان هناك كفاءات ارقي قيمته وكثير، لكن لا يتم الاستفادة منهم وانتظر ستة اشهر ولم تاتني اجابة واحدة. وأضاف

الخرافي ان الوزير لم يجب عن اسئلتى في المجلس المبطل الثاني ثم اعتد السؤال عنها وبدأ يجب عن الاسئلة التي بها المغلوط وبها عدم الاجابة وبها من يدعي انها غير دستورية، وارتأيت المواءمة السياسية والتريث، وشأني اثبات الاخطاء والمخالفات أمام المجلس.

وأوضح الخرافي انه صبر 12 شهرا والملاحظات بين يديه وابتعدت عن الصراع السياسي الذي اراد ان يحق الاعضاء، والوزير عاد للحكومة في شهر أغسطس وقد مضى عليه بوزارته المجددة خمسة أشهر. وتابع: ليس لدي مانع من تأجيل الاستجواب جلسة، او مناقشته في جلسة خاصة، حتى تقر القوانين، وان كنت مستعدا لمناقشته في الجلسة المقبلة.

واكد الخرافي انه ليس من الذكاء السياسي الحديث عن طلب طرح الثقة بالوزير الآن لأنه سابق لأوانه، والوزير محشوم، محشوم، ولكن استخدم ابدا أسلوب التجريح.

**للبيع فيلا**  
**فخمة للغاية**  
 في جمهورية مصر العربية  
 في ٦ أكتوبر مدينة الشيخ زايد  
 السعر (ثمانية ملايين وخمسمائة ألف جنيه مصري)  
 للجادين فقط  
 ت: 99633259 - 65808001